الأمم المتحدة

A/C.2/62/L.49

الجمعية العامة

Distr.: Limited
3 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٤ (ح) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، ميلاني سانتيزو ساندوفال (غواتيمالا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.18

التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي أعلنت بموجبه عام ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٥/١٨٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢١٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٦٠/١٩٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

041207 041207 07-62372 (A)

للتنفيذ")[٢]، ولا سيما الفقرة ٤٢ من هذه الخطة، باعتبارهما إطاري السياسة العامة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تشير إلى منهاج بيشكيك للجبال[٣]، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بيشكيك العالمي للجبال، الذي عقد في بيشكيك في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والذي مثل الحدث الختامي للسنة الدولية للجبال،

وإذ تشير أيضا إلى الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية ("الشراكة من أجل الجبال")، التي استهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من الدعم الذي تعهد به ثمانية وأربعون بلدا، وخمس عشرة منظمة حكومية دولية، وثلاث وثمانون منظمة من المجموعات الرئيسية، باعتبارها نهجا مهما لمعالجة مختلف الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تشير كذلك إلى النتائج التي توصلت إليها الاجتماعات العالمية لأعضاء الشراكة من أجل الجبال، التي عُقدت على التوالي في ميرانو، إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وفي كوسكو، بيرو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، واجتماع الأنديز الأول لمبادرة الأنديز المعقود في سان ميغيل توكومان، الأرجنتين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧،

وإذ تشير إلى نتائج اجتماع فريق أديلبودين المعني بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية، الذي عقد في روما، في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** وجود شبكة متنامية من الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم تدرك أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية للقضاء على الفقر، وتسلم بالأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدر معظم المياه العذبة على الأرض، وبوصفها مستودعات للتنوع البيولوجي الغني والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها الأخشاب والمعادن، وبوصفها مناطق توفر بعض مصادر الطاقة المتجددة، وبوصفها جهات

---

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/C.2/57/7، المرفق.

(٤) A/62/292.

شعبية للاستجمام والسياحة، وبوصفها مناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفة والتراث، وكلها عناصر تعود بفوائد اقتصادية غير محصورة؛

٣ - **تسلّم** بأن الجبال تعطي مؤشرات عن تغيّر المناخ العالمي من خلال ظواهر، منها تغيرات التنوع البيولوجي، وانحسار الجليديات الجبلية، وتغيرات الصرف الموسمي التي قد تؤثر في المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهذه الظواهر؛

٤ - **تسلم** بأن التنمية المستدامة للجبال عنصر رئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من مناطق العالم؛

٥ - **تلاحظ مع القلق** أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان المناطق الجبلية هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس في بلدانهم؛

٦ - **تشجع** الحكومات على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونُهج شمولية في استراتيجياتها لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى تعزيز النهج المتكاملة للسياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

٧ - **تشجع أيضا** الحكومات على دمج التنمية المستدامة للجبال في رسم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية والاستراتيجيات الإنمائية، بطرق منها إدماج المتطلبات الخاصة بالجبال في سياسات التنمية المستدامة أو اعتماد سياسات خاصة بالجبال؛

٨ - **تلاحظ** أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والآثار المترتبة على تحات التربة وإزالة الأحراج وغير ذلك من أشكال تدهور مستجمعات المياه وحدوث الكوارث الطبيعية وكذلك ارتفاع معدلات الهجرة النازحة، والضغوط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة، والآثار المترتبة على تغير المناخ العالمي، هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الجبال، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تؤكد** على أهمية الإدارة المستدامة للغابات وتجنب إزالة الأحراج، وإحياء النظم الإيكولوجية الحرجية المفقودة والمتدهورة في الجبال أيضا، من أجل تعزيز دور الجبال باعتبارها عناصر طبيعية لضبط الكربون والمياه؛

١٠ - **تلاحظ** أن الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية مهمة لحماية البيئة الجبلية وتعزيز الاقتصاد الإقليمي؛

١١ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء تزايد عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وزيادة تأثيرها خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى فقد أعداد كبيرة من الأرواح وخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل في المجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية، ولا سيما المناطق الجبلية التي تقع في البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية من أجل كفالة التنمية المستدامة للجبال؛

١٢ - **تشجع** الحكومات، والمجتمع الدولي، والجهات المعنية ذات المصلحة الأخرى على إذكاء الوعي وتحسين الاستعداد والهياكل الأساسية لمواجهة الآثار المتزايدة للكوارث في المناطق الجبلية، من قبيل الفيضانات المفاجئة، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية والانهيالات الأرضية وتدفقات الحطام والزلازل؛

١٣ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع الأوساط العلمية، والمجتمعات الجبلية، والمنظمات الحكومية الدولية، عند الاقتضاء، بغية تعزيز التنمية المستدامة للجبال بدراسة الشواغل الخاصة بالمجتمعات الجبلية، بما في ذلك آثار تغير المناخ العالمي على البيئات الجبلية والتنوع البيولوجي، وذلك بهدف وضع استراتيجيات تكيف مستدامة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ؛

١٤ - **تشدد** على أن العمل على المستوى الوطني عامل أساسي في تحقيق التقدم في التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايده المطرد خلال السنوات الأخيرة مع العديد من الأحداث والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال، في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

١٥ - **تشجع** على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم العديد من الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، عند الاقتضاء، لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

١٦ - **تشجع أيضا** على زيادة مشاركة السلطات المحلية وغيرها من الجهات المعنية ذات المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج، وخطط استغلال الأراضي وحيازة الأراضي، والترتيبات والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

١٧ - **تشدد** على الحاجة إلى تحسين إمكانية حصول المرأة في المناطق الجبلية على الموارد، ومنها الأرض، وكذلك الحاجة إلى تعزيز دور المرأة في المناطق الجبلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافاتهن وبيئاتهن؛

١٨ - **تشجع**، في هذا الصدد، الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك المؤشرات الموزعة حسب نوع الجنس، في أنشطة وبرامج ومشاريع تنمية الجبال؛

١٩ - **تؤكد** أنه يتعين أخذ ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها، بما في ذلك معارفها في ميدان الطب، في الاعتبار الكامل واحترامها وتشجيعها لدى وضع السياسة الإنمائية والتخطيط في المناطق الجبلية، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وإشراكها بشكل كامل في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها وعلى أهمية إدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في جميع المبادرات الإنمائية؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة مراعاة المواد ذات الصلة من اتفاقية التنوع البيولوجي[٥]؛

٢١ - **تدرك** أن الكثير من البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى أن تقدم إليها المساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين بلدان الجنوب، وكذلك من خلال أشكال النهج التعاونية الأخرى؛

٢٢ - **تلاحظ** أن تمويل التنمية المستدامة للجبال قد أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وازدياد انتشار الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والمشاق التي تواجهها المجتمعات الجبلية؛

٢٣ - **تدعو** الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، وجميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وآليات التمويل التابعة لها، إلى أن تقوم، كل ضمن ولايته، ومعها جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالنظر في توفير الدعم بطرق، منها تقديم تبرعات مالية للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٢٤ - **تشدد** على أهمية البحث عن مجموعة عريضة من مصادر التمويل لغرض التنمية المستدامة للجبال، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة فرص

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

الحصول على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر، والقروض الصغيرة التي تقدم لغرض السكن، وحسابات التوفير، والتعليم والصحة، وتقديم الدعم إلى مباشري الأعمال الحرة الراغبين في الاضطلاع بالأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعمليات مقايضة الديون بالتنمية المستدامة، على أساس كل حالة على حدة، حسب الاقتضاء؛

٢٥ - **تلاحظ** أن ثمة حاجة إلى التوعية العامة بالفوائد الاقتصادية غير المحصورة التي تتيحها الجبال، وتشدد على أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان والنشاط الاقتصادي، وعلى استحداث أساليب تمويل مبتكرة لغرض حمايتها؛

٢٦ - **تلاحظ مع الارتياح** اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لبرنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال، ينصرف الغرض العام منه إلى الحد بدرجة كبيرة من فقد التنوع البيولوجي للجبال بحلول عام ٢٠١٠ على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وكذلك إلى تنفيذه الذي يستهدف تحقيق إسهام كبير في القضاء على الفقر في المناطق الجبلية؛

٢٧ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون عادة مشتركة بين بلدان عديدة، وتشجع، في هذا السياق، تطبيق النهج التعاونية العابرة للحدود، حيثما توافق الدول المعنية، على التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات في هذا الصدد؛

٢٨ - **تنوه مع التقدير**، في هذا السياق، باتفاقية حماية جبال الألب[٦] التي تشجع على اتّباع نهج جديدة بناءة لتنمية جبال الألب تنمية متكاملة مستدامة، بوسائل منها بروتوكولاتها المواضيعية بشأن التخطيط المكاني، والزراعة الجبلية، وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية، والغابات الجبلية، والسياحة، وحماية التربة، والطاقة، والنقل، وكذا إعلانها بشأن السكان والثقافة؛

٢٩ - **تنوه أيضا مع التقدير** بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة[٧]، التي اعتمدتها ووقعتها بلدان المنطقة السبعة من أجل توفير إطار للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات، ومنهاج لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة، ومنتدى للحوار بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

---

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٩١٧، الرقم ٣٢٧٢٤.

(٧) متاح على: www.carpathianconvention.org/text.htm.

٣٠ - **تنوّه كذلك مع التقدير** بالمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، الذي يعزز التعاون العابر للحدود بين ثمانية بلدان إقليمية أعضاء في منطقة هندو - كوش هيمالايا من أجل الحضّ على العمل والتغيير لانتشال سكان الجبال من حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والمادي التي تحدق بهم؛

٣١ - **تنوّه مع التقدير** بإسهام مشروع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبيان فريق أديلبودين في الترويج لسياسات محددة ومؤسسات وعمليات ملائمة للمناطق الجبلية، ولما توفره من فوائد اقتصادية غير محصورة؛

٣٢ - **تؤكد** أهمية بناء القدرات وتقوية المؤسسات وتعزيز برامج التعليم من أجل تشجيع التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات، وإذكاء الوعي بالتحديات القائمة والممارسات الفضلى في مجال التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وبطبيعة العلاقات القائمة بين مناطق المرتفعات والمنخفضات الأرضية؛

٣٣ - **تشجع** على وضع وتنفيذ برامج اتصال عالمية وإقليمية ووطنية للاستفادة من الوعي وزخم التغيير اللذين أوجدهما السنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢ ومن الفرصة التي يتيحها اليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛

٣٤ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على جمع وتقديم معلومات وإنشاء قواعد بيانات مكرسة للجبال من أجل الاستفادة من المعارف لدعم البحوث والبرامج والمشاريع التي تشمل تخصصات عديدة ولتحسين عمليتي صنع القرار والتخطيط؛

٣٥ - **تشجع كذلك** جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، كل في نطاق ولايته، بزيادة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات لتحقيق زيادة فعالية تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، بما في ذلك الفصل ١٣ والفقرة ٤٢ وسائر الفقرات ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[(٢)]، آخذة في الاعتبار الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال والحاجة إلى زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٣٦ - **تعترف** بجهود الشراكة من أجل الجبال المنفذة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتدعو المجتمع الدولي والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى النظر في المشاركة النشطة في الشراكة من أجل الجبال وزيادة قيمتها المضافة، وتدعو أمانة الشراكة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك عن مجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا؛

٣٧ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها الشراكة من أجل الجبال للتعاون مع الصكوك المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٨]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٩]، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال مثل اتفاقية حماية جبال الألب والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال كاربات وكفالة تنميتها المستدامة؛

٣٨ - **تحيط علماً مع التقدير** بالعرض المقدم من حكومة الجمهورية القيرغيزية لاستضافة مؤتمر قمة بيشكيك عالمي ثان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وبالدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين للاشتراك في مؤتمر القمة المذكور؛

٣٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار بند فرعي معنون ''التنمية المستدامة للجبال'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

---

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٩) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.